PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Wafd**
DATE:	**11-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**600,000**
TITLE :	**Egypt on the verge of a “drug famine”**
PAGE:	**08**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Ahmed Serag**

مصر على أبواب «مجاعة دوائية»

شركات قطاع الأعمال تخسر ١٨٠ مليون جنيه

الدولار يضرب الدواء

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

أزمة الدواء سعره وعدم توافره هى أن واحد. فلم يكن يتوقع أحد أن يضطر المريض المصرى ليقف طابوراً طويلاً حتى يحصل على دوائه، وإن كنت من مرضى القلب والكبد والسرطان، فستقف بالساعات وتخرج دون دواء، وهى أحيان كثيرة تكرر سؤالك متى يتوفر وتأتى الإجابة فى علم الغيب حتى ولو اتجهت إلى صيدلية خاصة لن تجده، وإن أكرمك ربك ستحصل على علبة فقط وهى مستوردة باهظة الثمن لأن المحلى «بح» خلاص انتهى وتوقفت معظم الشركات عن الإنتاج، فمرضى الضغط والسكر والكلى والسرطان يصرخون يومياً والوزارة لا تنظر إليهم والشركات تتنظر تحريك سعر الدواء لإنقاذ المريض.. ولكن يبدو أن الحكومة فى غيبوبة.

والنتيجة ارتفاع ٤٠٠ صنف دواء من الأسواق دفعة واحدة «فص ملح وداب» ليس هناك بديل إلا انتظار الموت بداية من لبن الأطفال وحتى جرعات الكيماوى والبيوميل البشرى.

ذهب أحد المواطنين ليصرف روشته الشهرية أخيره الصيدلى أن نصفها غير متوافر والباقى ارتفع سعره بنسبة ٣٠٠٪ تقريباً بالدولار، هذه حالة من ملايين الحالات التى وقفت عاجزة أمام أزمة الأدوية المختفية من الأسواق.

والمتابع الجيد لسوق الدواء فى مصر سيكتشف أن سياسة وزارة الصحة لم تغير رغم تورتين، وكل ما جنته مصر هو تغير إسم وزراء الصحة من حاتم الجبلى سابقا وحتى أحمد عماد حالياً، والنتيجة أننا أصبحنا أمام كارثة بل مأساة تؤكد أن ٢١٤ صنفا من الأدوية زادت أسعارها بنسب تتراوح من ١٠٪ وحتى ٣٠٠٪، فالدوية النفسرس والكبد والقلب ارتفعت من ٤ جنيهات إلى ٥٠ جنيها، وقدر البعض حجم الأصناف الدوائية الناقصة فى السوق بأكثر من ٤٠٠ صنف دوائى ٢٥٪ منها على الأقل لا يوجد بديل له، فى حين وصل حجم الأصناف الدوائية الناقصة فى السوق فى تقدير عدد من أعضاء غرفة صناعة الأدوية باتحاد الصناعات إلى ١٩٠٠ صنف دوائى، وهو ما ينذر بمجاعة دوائية، رغم وجود ١٢٠ شركة تعمل فى مجال تصنيع الدواء.

بدأت أزمة ارتفاع أسعار الأدوية واختفائها تشكل أزمة عند المرضى خاصة مع ظهور الدواء واختفائه لفترات طويلة خاصة وأن القانون ألزم الشركات بعدم الامتناع عن إنتاج صنف دوائى معين لمدة ستة أشهر متواصلة وإلا يتم توقفه من قبل وزارة الصحة.

ورغم أحقية الجميع فى العلاج طبقاً للمادة ١٨ من الدستور المصرى، فإن سعره المرتفع يشكل عبئاً جديداً على المواطنين لتحسر الحكومة نقطة أخرى عند المرضى وتزيد حالة الاحتقان المستمرة، خاصة فى حالة عدم وضوح رؤية للخروج من الأزمة.

أزمة المدعم

داخل مستشفى المنيرة بالسيدة زينب انتظرت الحاجة سيدة محمد طويلاً لعلها تجد من ينقذها، فمعاشها لا يتحمل شراء أدوية مستوردة والمدعم أملها الوحيد، ومرض السكر لا يرحمها قالت العجوز: «أعانى من مرض السكر منذ أكثر من ٣٠ عاماً، وكنت أتناول أدوية خفيفة مثل «أماريل» ومع الوقت بدأت نسبة السكر ترتفع فى الدم ونصحنى الأطباء بحرقات

محمد سعودى

12 شركة تسيطر على السوق.. وتستهدف رفع الأسعار

«أنسولين ٤٠» ولا أجده بالصيدليات فجئت إلى المستشفى، واضطر للانتظار طويلاً حتى أحصل عليه، وفى أحيان كثيرة أضطر إلى دفع «إكرامية» للحصول عليه.

وفى مستشفى إمبابة العام كانت أكثر سوءاً حينما قامت عفاف بالكشف على ابنها بالعيادة الخارجية للمستشفى وفوجئت بأن الأدوية غير متوافرة وأخبرها الموظف «روحى اشترى الدواء على حسابك» «المستشفى فيه نقص شديد فى الأدوية وليس أمام الفقير سواها فأقل فاتورة للروشتة ١٠٠ جنيه لأن أسعار الأدوية زادت، كل حاجة سعرها بيزيد إلا الرواتب ياريت وزير الصحة يحس بحال الفقير».

محمد البهى، نائب رئيس غرفة الأدوية باتحاد الصناعات المصرية تحدث عن الأزمة قائلاً: لقد بدأت منذ عقود وليست وليدة اللحظة نتيجة تراكم سياسات خاطئة، مؤكداً أن صناعة الأدوية فى مصر تقوم على استيراد المواد الخام من الخارج ويتم إخراجها فى الشكل النهائى، مشيراً إلى أن هذه المنتجات الموجودة بالأسواق يقل سعرها عن ١٠ جنيهات فى حين أن تكلفتها أعلى من السعر المطروح للمريض، والسبب أن وزارة الصحة لم تتخذ خطوات مؤثرة لدعم صناعة الدواء، موضحاً أنهم تقدموا بطلب لمجلس الوزراء بمراجعة أسعار الدواء التى يقل سعرها عن ٣٠ جنيهاً لرفعها بنسبة ١٠ و٢٠٪ وبعد أدنى من ٣، ٤ جنيهات.

يوافقه الرأى الدكتور أحمد التونسى، صاحب إحدى شركات الأدوية المصرية، قائلاً: «على وزارة الصحة الاستجابة لطلب شركات الأدوية بتحريك سعر الدواء حتى تتفادى الشركات خسائرها، فأزمة الدولار تخيم على جميع السلع المستوردة». وحذر التونسى من الاعتماد على الأدوية المشهورة المستوردة أو الغالية، فهناك بدائل يمكن الاعتماد عليها.

ويضيف: قطاع الأعمال يضم ٨ شركات

دراسة تطالب بإعادة التسعير ومحاربة السوق السوداء

تستورد مصر ٨٠٪ من احتياجاتها من الأدوية فى شكلها النهائى من الخارج، وأى خلل فى الاستيراد يسبب أزمة فى سوق الدواء، خاصة الأدوية الضرورية مثل «الأنسولين وأدوية السرطان والبان الأطفال» التى تشب ضجة فى الشارع المصرى حال نقصها . هذا ما أكدته دراسة وأعدها د. محمد نصار، عضو مجلس إدارة جمعية تطوير مهنة الصيادلة مشيراً إلى أن نقص الأدوية لا يتوقف على العوامل الخارجية، مثل الاستيراد بل هناك عوامل داخلية لا تقل أهمية عن أهمها الاحتكار ومشاكل تسعير الدواء، حيث تتعمد بعض الشركات تعطيش السوق كأسلوب ضغط لرفع الأسعار بشكل رسمى من خلال وزارة الصحة أو بشكل غير قانونى ببيعها فى السوق السوداء بأسعار أعلى من سعرها الرسمى.

وأوضح «نصار» أن من أسباب الأزمة أيضا، توقف بعض شركات الأدوية من إنتاج بعض الأصناف نظراً لانخفاض أو انعدام الجدوى الاقتصادية لتلك الأصناف.

وتوصل الدكتور نصار إلى عدة حلول سريعة لاحتواء الأزمة المتكررة ووضع أمس لحلول جذرية تتمثل أولاً فى إنشاء غرفة للأزمات الدوائية بوزارة الصحة لتابعة توافر الأدوية بالسوق المصرية والعمل على منع حدوث أزمات نقص للأدوية قدر المستطاع ومتابعة كميات الأدوية داخل السوق المصرى وضمان توافر كافة الأدوية.

ثانياً: تحمل شركات إنتاج واستيراد الأدوية بقطاعى الأعمال والخاص المسئولية القانونية عن أزمة الدواء إنتاجاً وتسعيراً مع تفعيل دور شركات القطاع العام وإزالة معوقات إنتاجها حيث لا تغطى هذه الشركات احتياجات السوق المصرى من الدواء، سواء المحلى أو المستورد، فالقطاع العام لا يغطى إلا ١٩٪ فقط من احتياجات السوق «من حيث عدد الوحدات»، فهذه الشركات تم منحها ترخيص الإنتاج والاستيراد وبالتالى يجب تعريفها أو اتخاذ قرارات جزائية ضدها إذا تعمدت أو قصرت فى توفير أدويتها دون إبداء الأسباب والمبررات القصرية التى اضطرتها لذلك.

ثالثاً إعادة النظر فى قواعد تسعير الأدوية، فالنظام القديم للتسعير كان به عدد كبير من العيوب، دعت لتغييره يأتى على رأسها الروتين وطول مدة وإجراءات تعديل تسعير الدواء ليتلاءم مع ربط سعر الدواء المصرى بالسعر العالمى، والذى من المتوقع أن يرفع سعر الدواء المصرى بنسبة تتراوح بين ١٠٪ إلى ٤٠٪ من السعر الحالى.

رابعاً: إنشاء مجلس أعلى للدواء، فلا يوجد فى مصر الآن هيئة أو مجلس يختص بكل شئون الصيدلة والدواء مجتمعة، بل تتوزع مسئوليات قطاع الصيدلة والدواء فى مصر على عدد من الهيئات والوزارات مما يسبب انعدام القدرة على وضع خطط وسياسات دوائية ثابتة وقابلة للتنفيذ.

خامساً: إنتاج المواد الخام الدوائية فى مصر، فرغم قدم صناعة الدواء فى مصر والتى تتجاوز السبعين عاماً إلا أنها تظل مقصورة على إنتاج الدواء فى صورته النهائية دون إنتاج المواد الخام الدوائية.

وطالب الدكتور نصار بمحاربة السوق السوداء وضبط السوق وتحريم احتكار توزيع أصناف معينة من الأدوية وتشجيع إنتاج بدائل للأدوية المستوردة وإيجاد آليات جديدة لتنظيم استيراد المواد الخام الدوائية من الخارج والمساندة المعنوية والمصرفية لشركات إنتاج واستيراد الأدوية.

محمد البهى

مورد إنجليزى يرفع سعر البنادول 8 جنيهات مقابل عمولة للوسيط

يجب على الوزارة دعم هذه الشركات لتفادى الخسائر التى تتعرض لها بسبب ارتفاع سعر الدواء وبيعه للجمهور بأقل من تكلفته.

وطالب بضرورة وضع استراتيجية طبية متكاملة وطموحة يمكنها إحداث تغيير ملموس فى تقديم الخدمات الطبية والعلاجية المناسبة لجميع المواطنين، بحيث تتوافر الأدوية الآمنة فى المستشفيات الحكومية.

تحريك الأسعار

حسب التقارير الصادرة من غرفة صناعة الأدوية، ظهرت الأزمة فى بداية عام ٢٠١٥ وتركزت بوضوح فى نقص الأدوية الحيوية، وفوجئنا بنقص نحو ١٢٠٠ صنف، ومن أهمها أدوية الجلطات والكبد والمعدة وأدوية البرد للأطفال، بالإضافة إلى «كوراسور» لعلاج ضغط الدم المنخفض، و«بريا منيك» لعلاج نزلات البرد والسعال، و«بيرال» لعلاج الانفلونزا وزيتوماخ» فوار لعلاج أملاح الكلى والحصوات، و«سيفترياكسون» مضاد حيوى، «كورتيجين» لعلاج القئ عند الأطفال.

«كوردارون» وهو أحد الأدوية اللازمة لعلاج اضطراب القلب، وحقن منع الحمل المدعمة للولادة، وحقن الصبغة، والبعض من الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة والحالات الحرجة التى لا تحتمل تأخيراً أو تباطؤاً، خاصة أمراض السرطان والقلب والكبد، وأدوية الأطفال.

مع بداية عام ٢٠١٦ وفى شهر يناير تحديداً عانت الأسواق من نقص أدوية الأورام وسرعان ما تم تداركها ولكنها عادت الآن لتظهر من جديد. حيث ارتفع سعر عقار اندوكسان من ٤٨ إلى ٢٥٠ جنيها.

التحريك ممنوع

كما حذر المركز المصرى للحق فى الدواء من أن سوق الدواء معرضة دائماً للمشاكل الكبيرة بسبب الاعتماد الرئيسى على مؤكداً لا يحق للشركات تحريك سعر الدواء سواء فى القطاع العام أو الخاص إلا بعد الحصول على تصريح بذلك. فالشركات اتجهت إلى إيقاف إنتاج الأصناف غير المجدية لها اقتصادياً كرد على ارتفاع سعر الدولار وعدم تحريك أسعار الدواء، وبالتالى تأثر السوق بمثل هذه القرارات. وهو ما أدى لاختفاء أدوية السرطانات والبيوميل البشرى.

دكتور محمد عزالعرب رئيس وحدة الأورام بالمعهد القومى للكبد، عضو المركز المصرى للحق فى الدواء، يقول طالبنا بدراسة أسعار الأدوية كل دواء على حدة، فالأدوية المنخفضة السعر أقل من ٢٠ جنيهاً طالبنا بزيادتها ٢٠٪ واكدنا مراراً أن الأدوية المستوردة قل سعرها فى الخارج وظل مرتفعاً فى مصر.

وأكد عز العرب أن شركات قطاع الأعمال خسرت العام الماضى ١٨٠ مليون جنيه، وهو ما يستدعى تحريك أسعار الدواء، ولكن بعد إعداد لجنة فنية دراسة حالة كل دواء.

وحقل عز العرب قرار وزير الصحة رقم ٤٢٥ لسنة ٢٠١٥ الخاص بتسجيل الأدوية، والذى يدعم سياسة الاحتكار فى الأدوية لصالح الشركات الكبيرة والأجنبية، لأنها تطبق كافة البنود الواردة بالقرار، ويهدف القرار إلى سيطرة ١٢ شركة على سوق الدواء فى مصر وهو ما يعيد الاحتكار، فضلاً عن السماح بوجود عدد كبير من الأدوية ليس لها حاجة ملحة مثل المكملات الغذائية أو الفيتامينات.

يوافقه الرأى دكتور محمد سعودى، عضو مجلس نقابة الصيادلة، ولكن يتعجب من مطالبة البعض بخفض أسعار الأدوية، وأوضح لا يستقيم استقرار سعر سلعة لمدة ٢٠ سنة، فالطبيعى أن أسعار الخامات تزيد وبالتالى يتحرك سعر الدواء، فالأدوية ٩٠٪ من مكوناتها مستوردة، وهو ما يزيد من خسائر الشركات، لأنها تنتج أدوية بسعر منخفض، فى مقابل ارتفاع المواد الخام، مشيراً إلى أن الأدوية التى ارتفعت ٣٠٠ دواء، فقط من ١٤ ألف دواء، وطالب «سعودى» بإنشاء هيئة عليا للدواء، مؤكداً أنها السبيل الوحيد للتخلص من الأزمة.

الشركات تتلاعب

«البنادول»، كانت تنتجه وتصنع مادته الخام الشركة القابضة للأدوية وبيباع بجنيه واحد، وفجأة ودون أسباب أعطى توكيل إنتاجه لمورد من إنجلترا مقابل عمولة للوسيط ليرتفع سعره إلى ٨ جنيهات، وهنا تحولت صناعة الدواء من سلعة استراتيجية إلى استثمار مربح، وخاصة فى ٢٠٠٥ فكانت التسعيرة بلا قواعد وبالتالى كان الدواء يحقق مكاسب غير محدودة والقطاع الخاص هو المتحكم فى التسعير وبطرق ملتوية بدأ تسعير الدواء بهامش ربح عال جداً.

وكشف مصدر داخل نقابة الصيادلة -فضل أن يتحفظ عن ذكر اسمه- أن السبب وراء أزمة الدواء هى مجموعة من الشركات التى تبحث عن الربح، والتى ترفض التسعير الجبرى وتعمل دائماً على تعطيش الأسواق لرفع الأسعار، وهنا نطالب بإنشاء هيئة رقابية على الدواء وتقريم الشركات المتعدة عن إنتاج الأدوية.

أحمد سراج

مرضى الأورام والكبد والفشل الكلوى والسكر يدفعون ثمن انهيار صناعة الأدوية